العرب
الخميس 2021/08/12
السنة 44 العدد 12146

شركات المناولة.. سوق للرق في جنوب الجزائر

لوبيات نافذة ومحمية تمتص عرق العمال البسطاء

من يظن أن زمن العبودية والرق قد ولّى فهو خاطئ، ففي الجزائر اتخذ استغلال العمال أشكالا جديدة تتمثل في شركات المناولة التي تنتهك حقوق عمال الحراسة والتنظيف والفندقة والبستنة حيث تتم معاملتهم بطريقة قاسية بلغت حد الإهانة والابتزاز أمام أعين السلطات التي تحمي أصحاب هذه الشركات.

صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر – يسود إجماع لدى الفاعلين في سوق الشغل بجنوب الجزائر على أن شركات المناولة هي سوق عصرية للرقيق، يتم فيه التربح الفظيع على حساب الشباب الباحث عن فرص عمل، وفيها تنتهك حقوق العمالة برعاية القانون وبإيعاز لوبيات نافذة تتحوز على صفقات التشغيل مع الشركات النفطية، بينما لا يستفيد أصحاب الحظ إلا من جزء يسير مقابل عرقهم، الذي يبذلونه في ظروف مناخية صعبة.

وأكد الناشط المدني مولاي محمد رقاني في تصريح لـ"العرب" بأن "الحديث عن سوق للرقيق في جنوب البلاد، ليس بالأمر المفاجئ ولا الغريب، لأن ممارسات شركات المناولة القائمة على الاحتيال والابتزاز وهضم حقوق العمال، تكرس ذلك".

وأضاف أن "أصحاب شركات المناولة هم الأرباب الجدد، الذين فصّل القانون على مقاسهم، وانتظموا في شركات المناولة، مستفيدين في ذلك من نفوذهم ومن الحماية في مراكز القرار، لتحقيق أرباح خيالية على حساب العمال المقهورين الباحثين عن فرص شغل تخرجهم من طائلة البطالة، رغم أنهم يعلمون بأنهم ضحايا سوق منظمة للرق الحديث".

وذكر في تدوينة له على حسابه الخاص في فيسبوك بأن "شركات المناولة في الجنوب هي أسواق للرقيق، ولو أنها تختلف عن تلك التي قرأنا عنها في بطون الكتب القديمة".

وتابع "شركات المناولة في الصحراء أغلبها شركات للحراسة والأمن والإطعام والفندقة والبستنة، ظهرت خلال العشرية السوداء بحجة تقديم خبراتها الأمنية والخدمية لكُبرى المؤسسات الاقتصادية النشطة بالجنوب كسوناطراك، سونلغاز، إينافور، إيناجيو، أوناسبي، أو آن تي بي، وجي تي بي... وغيرها.

وفي معرض حديثه لـ"العرب" ذكر بأنه يملك خبرة طويلة مع مشوار التشغيل وشركات المناولة، فهي بؤر للتحايل والابتزاز وهضم حقوق الناس، وحتى الفرص والمناصب المحترمة عادة ما تذهب إلى أصحاب الوساطات والنفوذ، بينما تنظم المسابقات لشباب الجنوب بغية ذر الرماد في العيون، والإفلات من طائلة خطاب السلطة.

وأضاف "تقبض شركات المناولة مبالغ ضخمة لا تنزل عن الألف دولار أميركي مقابل العامل الواحد، لكن أجرة الأخير تتراوح بين 300 و400 دولار في ظروف مناخية وجغرافية صعبة خاصة في فصل الصيف، وفوق هذا لا يمكن لذلك العامل أن يثبت على راتب معين، فليس غريبا أن يجد نفسه في هذا الشهر أو ذاك بلا مدخول سوى (قهوة وسجائر) ولا يجد من يفسر له الأمر، لأن إدارة الشركة تقع غالبا في العاصمة، ومن يصل إلى العاصمة أو يكلم رؤساء هذه الشركات؟".

> ملكية شركات المناولة خاصة الأمنية منها تعود في الغالب لضباط سامين من المؤسسة العسكرية بعد إحالتهم على التقاعد

وجاء في مدونته بأن "عصابات الدولة البائدة، فصّلت قوانين تحمي شركات المناولة من تهم النهب والسلب، فيحدث أن تتعاقد شركة ما مع المؤسسة الأصلية مقابل ضمان أمنها وحراستها بـ100 عون للحراسة - على سبيل المثال - يتقاضى صاحب شركة المناولة ألف دولار أميركي عن كل عون، ويمنح منها راتبا للعون في حدود 400 دولار، ويحتفظ بالباقي في جيبه، أي ما يقدّر بـ60 ألف دولار شهريا".

ويضيف "لم يبق إلا أن يضعوا القيود في أيدي البشر الذين يتاجرون بعرقهم وجهدهم ، والأدهى والأمر أن العامل القادم من ولايات أخرى مرسّم في سوناطراك يتناول في غذائه وعشائه ما لذ وطاب في مطاعم الشركة، بينما العامل في شركات المناولة يتفرج بعينيه"، ويتساءل "ما المانع أن توظف المؤسسة الأصلية أعوان الحراسة بدل هذا الوسيط المسمى شركة مناولة؟".

ويتابع "كنا نظن أن العبيد قد تحرروا جميعا، ولم يبق على وجه الأرض إنسان يباع ويُشترى، لكن في حاسي الرمل، وحاسي مسعود، وعين أميناس، جانت، أوهانت، حوض بركين، تيڤنتورين، وأدرار، لا يزال الرجل يباع ويشترى بين شركات المناولة تحت حجج واهية وواهنة"، وهي المناطق التي تحتضن شركات نفطية وغازية حكومية وأجنبية، وتتعامل في الغالب مع شركات مناولة لتشغيل اليد العاملة.

ويذكر الرقاني في تدوينته بأن "العبودية تعود في القرن الحادي والعشرين تحت أنظار السلط المختصة والتشريعات الناظمة "، وتساءل "هل في الجزائر الجديدة رجال شرفاء يقطعون دابر المؤسسات المناولة بقرار حاسم؟ لكن من سيضع حدا للوبيات تعودت على دخل شهري بنصف مليون دولار؟".

وتعود ملكية شركات المناولة، خاصة الأمنية منها في الغالب لضباط سامين من المؤسسة العسكرية بعد إحالتهم على التقاعد، وهو ما ترك امتدادا للنفوذ والمصالح بين الأطراف الفاعلة في سوق الشغل بجنوب البلاد.

وذهب الرقاني الى أبعد من ذلك، لمّا كشف عن شيوع الرشوة والمحسوبية في مختلف المجالات، وعن تغلغل اللوبيات النافذة، خاصة عصابات الاتجار بالبشر المستفيدة من الجغرافيا ومن التضاريس المشتركة مع دول الجوار.

وكان تقرير محلي قد تحدث عن تلقى العشرات من عمال بعض شركات المناولة التي تتعامل مع شركة سوناطراك، صدمة كبيرة بعدما تلقوا رواتبهم منقوصة ومُقتطعا منها بشكل كبير، بل وصل راتب البعض منهم إلى حوالي 50 دولارا أميركيا.

وذكر بأن "نصف عمال بعض شركات المناولة المختصة في الفندقة والإطعام أدخلوا في عطلة إجبارية استثنائية بسبب الظروف التي فرضها وباء كورونا، ومع توقف المواصلات وغيرها من الإجراءات، أين اضطروا للبقاء في بيوتهم لشهر آخر، فكان أن تلقوا رواتبهم منخفضة بشكل كبير، وهذا ما أثار استياء العمال وغضبهم، واعتبروه إجحافا في حقهم، خاصة أنهم في هذه الظروف الصعبة".

ورغم أن الوضع أثار لغطا كبيرا في البلاد، بعد دخوله أروقة البرلمان السابق، غير أن شهود عيان أكدوا على استمراره كما كان، وشددوا على أن المسألة في حاجة الى إرادة سياسية قوية، تبدأ من "الرؤوس المدبرة الى الأذرع المنفذة".

عبيد في زمن الحريات

شركات المناولة تمتص العرق

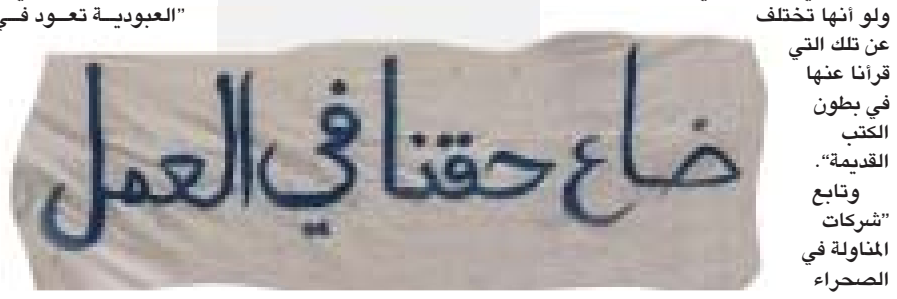

عمال صناعة الملابس في بنغلاديش معرضون لمخاطر قاتلة مرة أخرى

داكا – قد تتعرض حياة مئات الآلاف من عمال صناعة الملابس الجاهزة في بنغلاديش للخطر، حيث تقول النقابات العمالية إن هذه الدولة الكائنة في جنوب آسيا، على أهبة الموافقة على أن تحل آلية أكثر ضعفا محل آلية قوية كانت تكفل سلامة العمال.

والآلية الجديدة التي تأتي بعد انتهاء مدة اتفاقية "رانا بلازا بشأن الحرائق وبناء السلامة"، التي تم التوصل إليها عام 2013، وهي اتفاقية ملزمة من الناحية القانونية مدتها خمسة أعوام، تم إبرامها بين شركات العلامات التجارية العالمية الشهيرة وبين النقابات العمالية في بنغلاديش.

ومن المقرر أن ينتهي سريانها بنهاية أغسطس 2021، وذلك بعد أن تمت الموافقة على مد فترة سريانها، من أجل التفاوض على فترة انتقالية لتطبيق آلية جديدة للمراقبة والإشراف على كفالة السلامة.

وأصبح الآن "مجلس استدامة صناعة الملابس الجاهزة" الذي تشكل عام 2020، هو الهيئة التنفيذية المحلية لبنود الاتفاقية التي صححت العديد من أسباب الخطر في المصانع، وذلك في أعقاب كارثة رانا بلازا المميتة.

وهذا المجلس الرقابي الذي يضم 18 عضوا يمثلون النقابات العمالية والعلامات التجارية وأصحاب المصانع، سيكون مسيطرا تماما بحلول سبتمبر المقبل على تنفيذ بنود الاتفاقية التي يوجد مقر السكرتارية الخاصة بها في هولندا، وتقترح شركات العلامات التجارية أن يكون لها حق الإشراف على تطبيق بنود السلامة.

وقال أمين الحق أمين أحد قيادات النقابات العمالية الذي يتفاوض حول بنود الآلية الانتقالية إن الآلية الجديدة "ستأخذ بنغلاديش إلى النموذج غير الآمن الذي كانت عليه قبل كارثة رانا بلازا وهو نموذج يراقب ذاته، مما يهدد حياة الملايين من العمال بالخطر".

وأضاف أن بنغلاديش التي تعد ثاني أكبر منتج للملابس الجاهزة في العالم بعد الصين، والتي لها تاريخ حافل في الكوارث الصناعية، لا يمكنها أن تستبدل الاتفاقية التي حسنت أحوال القطاع بدرجة كبيرة بعد انهيار مبنى رانا بلازا، وأن تضع بدلا منها نموذجا أشد ضعفا عبارة عن "مجلس استدامة صناعة الملابس الجاهزة".

بينما قالت ألكي بويسيجر نائب السكرتير العام لاتحاد العمال العالمي ومقره سويسرا والمعني بحماية الحقوق العمالية، إن "مجلس استدامة صناعة الملابس الجاهزة"، تم تشكيله وفقا لاتفاق بين الاتفاقية المعنية وصناعة الملابس ببنغلاديش، لكي يتضمن كل أطقم العاملين بالاتفاقية والعمليات والبروتوكولات على أن يحكم هذا الكيان الجديد العلامات التجارية المدرجة في الاتفاقية والنقابات العمالية وأصحاب المصانع.

غير أن مقترحات العلامات التجارية لنقل البنود الكبرى المتعلقة بالمراقبة التي تم ترسيخها بمقتضى الاتفاقية، إلى رابطة العلامات التجارية، دفعت النقابات العمالية إلى الانسحاب من مجلس المراقبة الجديد، حيث أنها شعرت بأنها لم يعد لها قيمة في ظل المجلس.

وأضافت بويسيجر أن اقتراح العلامات التجارية سيعرض حياة العاملين للخطر.

وقالت بويسيجر وهي أيضا عضو في مجلس المراقبة "دون التوصل إلى اتفاقية جديدة بين النقابات العمالية والعلامات التجارية، لن تكون ثمة آلية قوية للتنفيذ تكفل أن تفي الشركات بالتزاماتها في إطار المجلس".

وهي تصر على وجود كيان حاكم مشترك كوسيلة لضمان كفاءة مجلس الرقابة ومصداقيته، إلى جانب خضوع العلامات التجارية إلى المحاسبة.

كما اتهم بابول أختر وهو زعيم آخر للنقابات العمالية، وعضو في مجلس إدارة المجلس أصحاب المصانع بالتدخل في آلية تسوية الشكاوى.

وقال إن أصحاب المصانع يريدون تسوية المشكلات محليا بدلا من تحويلها إلى العلامات التجارية وغيرها من الأطراف المعنية، بمقتضى بنود الاتفاقية، وأضاف أن "المجلس لا يمكنه أن يعمل بشكل محايد".

ولم يعلق إقبال حسين رئيس مجلس إدارة المجلس على هذه الأقوال.

وأدى انهيار مبنى مصنع رانا بلازا عام 2013، الذي يعد أكبر حادث في قطاع الملابس الجاهزة في العالم، إلى مقتل أكثر من 1100 شخص، معظمهم من العاملين في صناعة الملابس، مما كشف عن ضعف معايير السلامة في السلسلة الدولية للإنتاج والتوزيع.

وجمع الحادث العلامات التجارية الغربية وأصحاب المصانع والنقابات العمالية تحت مبادرتين، الأولى هي اتفاقية بنغلاديش ومعظمها مع المشترين الأوروبيين، والثانية هي التحالف من أجل سلامة عمال بنغلاديش من جانب العلامات التجارية الأميركية بهدف تحسين ظروف العمال لفترة تمتد لخمس سنوات.

وتم بمقتضى الاتفاقية تصحيح أكثر من 120 ألف مصدر للخطر على السلامة عبر نحو 1600 مصنع، يعمل بها أكثر من مليوني عامل، بينما تمّ تدريب 1.6 مليون عامل على السلامة من الحرائق وذلك من بين الإجراءات التصحيحية الأخرى، في أكثر من 400 مصنع تحت ظل التحالف.

> أصحاب المصانع يريدون تسوية المشكلات محليا بدلا من تحويلها إلى العلامات التجارية وغيرها من الأطراف المعنية

وحصل عمال المصانع على زيادات كبيرة في الأجور من خلال المبادرتين.

وورث المجلس الآن أعضاء طاقم العاملين بالاتفاقية، وأيضا المسؤوليات الخاصة بتنفيذ أعمال مراقبة الحرائق والمشكلات المتعلقة بالكهرباء والمسائل الهيكلية، بالإضافة إلى نواحي الرعاية الاجتماعية للعمال في المصانع الكائنة ببنغلاديش.

وأجرى مجلس المراقبة الجديد أكثر من 38 ألف عملية تفتيش، وقام بتسوية نحو 700 شكوى تتعلق معظمها بالأجور والمسائل الصحية، وذلك منذ بدء الفترة الانتقالية عام 2020، وذلك وفقا لما ذكره موقعه الإلكتروني.

عمال بلا حقوق